كلية التجارة

قسم الاقتصاد

التعاون الاقتصادي المصري ـ الإيراني في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

The Egyptian -Iranian Economic Cooperation Within The Current Economic Variables

رسالة مقدمة كمتطلب لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد

يوسف إبراهيم كمال السيد

إشراف

الأستاذ الدكتور

عبير فرحات علي

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

الدكتور

ياسر محمد جاد الله

أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة ـ جامعة حلوان

٢٠١٢

كلية التجارة

قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير

اسم الطالب / يوسف إبراهيم كمال السيد

عنوان الرسالة

" التعاون الاقتصادي المصري ــ الإيراني في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة"

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون المجتمع والبيئة رئيساً

الأستاذ الدكتور / عبير فرحات على

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية مشرفاً

الأستاذ الدكتور / ياسر محمد جاد الله

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة حلوان مشرفاً مشاركاً

الأستاذ الدكتور / ناصر جلال حسنين

أستاذ الاقتصاد المساعد بأكاديمية الثقافة والعلوم عضواً

تاريخ المناقشة

الدراسات العليا ـــ ختم الإجازة ـــــــــ أجيزت الرسالة بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ / / /

بسم الله الرحمن الرحيم

"قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى روح أبي ..... وإلى أمي

اللهم أجزهم عنى كل الخير

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أسبغ علي نعمه ظاهرة وباطنه، والشكر لله الذي أمدني بعونه وسهل لي المسير في دروب العلم، والنهل من معينه العذب الصافي، فبتوفيـــق مـــن رب العالمين ظهر هذا العمل إلى حيز الوجود، وأرجو من الله العلي القدير أن يكلله بالفائدة والنفع للجميع.

لا يغيب عن ذهني وأنا اسطر هذه الكلمات الكثيـــر ممن استحقوا الشكر والتقدير عرفاناً مني بما بذلوه من جهد لإتمام هذه الدراسة، فأتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتي الذين تعلمت على أيديهم الكثيـــر والكثيـــر.

وأخص بالذكر **أ.د/ أحمد فؤاد مندور أستاذ ووكيل الكلية لشئون المجتمع والبيئة**، الذي تعلمت على يديه الكثير منذ كنت طالب بمرحلة البكاليريوس مروراً بالدراسات العليا بشقيها: دبلومه الدراسات العليا وتمهيدي الماجستير، وشرفني بالموافقة على رئاسته للجنة المناقشة لهذا العمل، ليضيف إلية توجيهاته وملاحظاته فله منى كل التقدير والعرفان.

وأتقدم بالشكر لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، **أ.د/ عبير فرحات على أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس**، التي لم تبخل على بوقتها وبعلمها الغزير وتوجيهاتها وملاحظاتها والتي جعلت من الصعب سهلاً ومن الظلمة نوراً فلها منى كل الشكر والتقدير

كما أتقدم بالشكر والتقدير لـــ **أ.د/ ياسر محمد جاد الله، أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة حلوان، ومدير مركز البحوث المصرية – الصينية بجامعة حلوان**، الذي تفضل بقبول الاشتراك في الإشراف على الرسالة، وأغدق عليَّ من فيض علمه وعظيم جهده، ولم يدخر وسعًا في إرشادي وتوجيهي وتعليمي، وإزالة الغموض الذي كان يعترضني، فكان له الفضل الأكبر في

إنجازي لهذا العمل علي هذا النحو؛ ولهذا أتقدم إليه بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والاعتراف بالجميل

كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان **للأستاذ الدكتور / ناصر جلال حسنين، أستاذ الاقتصاد المساعد بأكاديمية الثقافة والعلوم** على قبوله الاشتراك في لجنة التحكيم على الرسالة فله منى كل الشكر والاحترام.

يبقى هناك الكثير ممن شجعني ودعمني فلهم منى جميعاً كل الشكر والتقدير.

الفهرس

فهرس الجداول ٩
المقدمة ١٠
مشكلة الدراسة ١١
فروض الدراسة ١٣
أهداف الدراسة ١٤
منهج الدراسة ١٤
الفصل الأول..... ١٦
المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية من منظور مقارن..... ١٦
المبحث الأول: المؤشرات الديموغرافية و التنمية البشرية من منظور مقارن..... ١٧
المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية من منظور مقارن ٣٢
الفصل الثاني..... ٥٤
العلاقات التجارية الدولية لكل من مصر وإيران..... ٥٤
في ضوءأحكام منظمة التجارة العالمية..... ٥٤
المبحث الثاني:ــ التبادل التجاري المصري الإيراني..... ٦٩
المبحث الثالث : قياس درجة التماثل والمزايا النسبية لكل من مصر وإيران..... ٧٥
الفصل الثالث..... ٨٦
الاستثمارات الأجنبية والبينية لكل من مصر وإيران..... ٨٦
المبحث الأول :ــ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإيران..... ٨٦
المبحث الثاني :ــ الاستثمارات البينية بين مصر وإيران ١٠١
الفصل الرابع..... ١١٤
دور التكتلات الدولية في تنمية العلاقات المصرية الإيرانية ١١٤
المبحث الاول: مجموعة الثمان الاسلامية..... ١١٥
المبحث الثاني : مجموعة الخمس عشر..... ١٢٣
النتائج والمقترحات ١٣٥

المراجع العلمية..... ١٣٨
ملحق الجداول الإحصائية ١٤٤

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	الاتجاهات الديموغرافية لكل من مصر وإيران الفترة من ١٩٩٠: ٢٠١١	٢١

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢	مؤشرات قطاع الصحة في مصر وإيران الفترة من ٢٠٠٠: ٢٠٠٩	٢٤
٣	مؤشرات التعليم في مصر وإيران الفترة من ٢٠٠١ :٢٠١٠	٢٦
٤	اتجاهات دليل التنمية البشرية لمصر وإيران الفترة ١٩٩٠ :٢٠١١	٣٠
٥	قيمة مؤشر التنمية البشرية لكل من مصر وإيران لعام ٢٠١١	٣٠
٦	المؤشرات الاقتصادية في إيران الفترة من ٢٠٠٥ :٢٠١١	٣٤
٧	المؤشرات الاقتصادية المصرية الفترة من ٢٠٠٥ :٢٠١١	٣٥
٨	الائتمان الحكومي الموجه لقطاع النقل والتخزين في إيران	٤٩
٩	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من منظور مقارن	٥٠
١٠	ميزان الحساب الجاري لإيران الفترة من ٢٠٠٥/٢٠١٠	٦١
١١	ميزان الحساب الجاري لمصر للفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٩	٦٣
١٢	الأسواق الرئيسية للصادرات الإيرانية ومصادر الواردات لعام ٢٠١٠	٦٥
١٣	الأسواق الرئيسية للصادرات المصرية ومصادر الواردات لعام ٢٠١٠	٦٧
١٤	الميزان التجاري بين مصر وإيران الفترة من ٢٠٠٣: ٢٠١٠	٧٠
١٥	اهم الصادرات المصرية لأيران ٢٠١٠	٧١
١٦	أهم الواردات المصرية من إيران عام ٢٠١٠	٧٣
١٧	مؤشر تماثل الصادرات بين مصر وإيران والموجهة لأهم الأسواق العالمية	٧٩
١٨	ترتيب مصر وإيران في تقرير أنشطة الأعمال عام ٢٠١١	٩٤
١٩	مؤشرات أنشطة الأعمال لمصر وإيران عام ٢٠١١	٩٥
٢٠	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٠٠٧ :٢٠١٠)	٩٧
٢١	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في إيران (١٩٩٣: ٢٠٠٩)	٩٨

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢٢	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في مصر (٢٠٠٧: ٢٠١٠)	٩٩
٢٣	حجم الاستثمارات الإيرانية في القطاعات الاقتصادية في مصر	١٠٣
٢٤	تجارة إيران مع مجموعة الثماني الإسلامية (٢٠٠٥ :٢٠١٠)	١٢١
٢٥	تجارة مصر مع مجموعة الثماني الإسلامية (٢٠٠٥: ٢٠١٠)	١٢٢
٢٦	تجارة إيران مع مجموعة إلـ ١٥ (٢٠٠٤: ٢٠١٠)	١٣١
٢٧	تجارة مصر مع مجموعة إلـ ١٥ (٢٠٠٤: ٢٠١٠)	١٣٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الناتج المحلي الإجمالي من منظور مقارن	٣٩
٢	الناتج المحلي لقطاع البترول والكهرباء لمصر وإيران	٤٢
٣	تطور قطاع الصناعات التحويلية والتعدين من منظور مقارن	٤٥
٤	الناتج المحلي لقطاع الخدمات من منظور مقارن	٤٧

المقدمة

يشهد العالم العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أصبح لها دوراً ملموساً في تدعيم العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم، ويعد على رأس تلك المتغيرات الدولية منظمة التجارة العالمية والاهتمام بحقوق الإنسان والتنمية

البشرية وحرية انتقال السلع ورأس المال والاستثمارات الأجنبية والاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية، حيث أصبح التعاون الاقتصادي الفعال الخط الدفاعي الأول للدول التي قبلت تحرير اقتصادياتها وفتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية, ولقد أصبحت القدرة التنافسية تحمل أهمية كبرى خاصة في الوقت الحالي وذلك لطبيعة ظاهرة العولمة وتحرير التجارة والتغير في القوى السياسية ومفهوم العلاقات الدولية الحديثة والتي أصبحت متأثرة بالمصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

ويعود الاهتمام بدراسة التعاون الاقتصادي بين مصر وإيران إلي ما يمكن أن يحققه هذا التعاون من مزايا اقتصادية لكل من مصر وإيران، سواء من خلال زيادة التبادل التجاري أو من خلال زيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين أو التنسيق المشترك تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، حيث تقع كل من مصر وإيران في منطقة الشرق الأوسط مما يُعد دافع لتفعيل التبادل التجاري نظراً لما يمثله الموقع من مزايا اقتصادية تتعلق بانخفاض تكاليف النقل، مما يعطى ميزة نسبية للتعاملات الاقتصادية بين الدولتين مقارنة بتعاون إيران مع البلدان الأوروبية ومع دول الأمريكتين وغالبية دول إفريقيا، وتعاون مصر مع العديد من دول جنوب شرق أسيا، ويتيح فرصة لتحقيق منافع اقتصادية لكلا البلدين.

وتعتبر كل من مصر وإيران أعضاء في العديد المؤسسات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومؤسسات التمويل الدولية، ويحكمها ما يحكم أعضاء تلك المنظمات من قوانين ولوائح ونظم من شأنه أن يساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، وتشتركان معا في بعض التكتلات الدولية كمجموعة ألثمان النامية ومجموعة دول الخمس عشر، مما يوفر إطارا قانونيا دوليا للتعاون بين البلدين وفرص أكبر للتكامل الاقتصادي بينهما.

مشكلة الدراسة

بالرغم من التقارب الجغرافي والتاريخي لكل من مصر وإيران إلا أن حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين لا يعبر بأي حال من الأحوال عن هذا التقارب ولا عن ما تتمتعان به من إمكانيات متميزة سواء من الموارد

الطبيعية أو القدرات البشرية، بالإضافة إلى الإمكانيات الأخرى من النفط والمعادن وغيرها من الإمكانيات لكلا الدولتين، حيث أتسمت العلاقات بين البلدين بالعديد من التوترات التي انعكست على حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين.

وتعد التجارة السلعية بين مصر وإيران هامشية إذا ما قورنت بحجم تجارة البلدين مع دول العالم، حيث بلغت الصادرات المصرية لإيران ١٢٥,٧٧٠ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٠ بنسبة ٠,٤٧% من إجمالي الصادرات المصرية لدول العالم، وبنسبة ٠,٢٣% من إجمالي واردات إيران، بينما بلغت الواردات المصرية من إيران ٤٣,٥٤٠ مليون دولار أمريكي عن نفس العام بنسبة بلغت ٠,٠٨% من إجمالي واردات مصر، ونسبة ٠,٠٥% من إجمالي صادرات إيران مع باقي دول العالم.

وتعتبر مصر وإيران دولتين مستقبلتين للاستثمارات مع تفاوت مكانة كل منهما في هذا الصدد والتي تتحدد بشكل أساسي بناء على انطباع الشركات الكبرى التي تضخ الجانب الأعظم من تلك الاستثمارات التي تتدفق عبر بلدان العالم، وعن مناخ الاستثمارات في هذه الدولة أو تلك، وأيضاً بناءاً على فرص الاستثمار والأرباح المتوافرة في كل دولة، وقد بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها إيران نحو ٣,١٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩، بينما بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها مصر ٦,٧١٢ مليار دولار أمريكي عن نفس العام.

في حين نجد أن الاستثمارات الإيرانية في مصر بلغت ١٣٦,٢٣ مليون دولار من خلال المساهمة في ١٣ مشروع في العديد من القطاعات الاقتصادية، في حين أن الاستثمارات المصرية في إيران تمثلت في إنشاء عدد من مصانع السكر وذلك سدادا لديون مصر لإيران عن صفقة أتوبيسات في أواخر السبعينات من القرن الماضي، الأمر الذي يبين أهميه البحث عن المعوقات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للبلدين وقيام علاقات اقتصادية بناءه قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدين.

ونظراً لأنه لا توجد اتفاقيات تجارية تربط مصر بإيران بشكل ثنائي وذلك نتيجة للأوضاع السياسية التي سادت خلال الفترة الزمنية السابقة، إلا أنه في العقود الأخيرة قامت مصر وإيران بالاشتراك في العديد من التجمعات الاقتصادية الدولية المشتركة، إلا أن هذا لم يؤدي إلى تحسن ملموس في العلاقات الاقتصادية بينهما، مما يجعل لدراسة المتغيرات الاقتصادية الدولية

دوراً مهماً في البحث عن طرق بديلة لزيادة التبادل التجـــاري والعلاقـــات الاقتصادية بين البلدين.

مما سبق نجد أن مشكلة البحث تتلخص في دراسة العلاقـــات الاقتصـــادية المصرية الإيرانية وأسباب ضعف التعاون الاقتصادي بين البلدين، وسُـــبل زيادة التجارة البينية والاستثمارات المشتركة والاســـتفادة مـــن المتغيـــرات الاقتصادية الدولية كأحكام منظمة التجارة العالمية وحرية انتقال رأس المال والتكتلات الاقتصادية في تنمية التعاون الاقتصادي بين كل من البلدين.

فروض الدراسة

تقوم هذه الدراسة علي الفروض التالية

الفرض الأول: تتباين مكونات القطاعات الاقتصادية لكل من مصر وإيران بصورة تُزيد فرص التعاون بين البلدين.

الفرض الثاني: يوجد تماثل في الصادرات المصرية والإيرانية يحـــول دون قيام تعاون اقتصادي بين البلدين.

الفرض الثالث: يمكن التغلب على المعوقات التي حالت دون تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية ــ الإيرانية.

الفرض الرابع: توفر التكتلات الاقتصادية إمكانية لدعم العلاقات الاقتصادية المصرية الإيرانية.

أهداف الدراسة

أولاً:ــ التعرف علي المؤشرات الاقتصادية المختلفة لكل من مصر وإيران ودراسة القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمة كل قطاع في تحقيـــق النـــاتج المحلي الإجمالي من منظور مقارن لكل من مصر وإيران.

ثانيا:ــ دراسة درجة التماثل في الصادرات المصرية والصادرات الإيرانية ودورة في قيام علاقات اقتصادية تعبر عن القدرات الاقتصادية للبلدين.

ثالثاً:ــ التعرف علي أوجه العلاقات الاقتصادية القائمة والمعوقـــات التـــي تحول دون توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين مصر وإيران والتوصل إلي الوسائل التي يمكن من خلالها إزالة هذه المعوقات .

رابعاً:ــ التوصل إلى سبل تنمية ودعم العلاقات الاقتصـــادية المصـــرية– الإيرانية.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي والتحليل الإحصائي والكمي حيث تم استخدام بعض الأساليب التحليلية الإحصائية كتحليل السلاسل الزمنية،

كما تم استخدام مؤشر تماثل الصادرات لقياس مدى التماثل بين هياكل الصادرات بين مصر وإيران ودرجه التماثل في الهيكل الجغرافي للصادرات، كما تم استخدام المزايا التنافسية لمعرفة المجموعات السلعية التي تتميز بها كل من مصر وإيران.